

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في بداية كلمتي أن أشكركم جميعا، السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، والسيد رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية المحترم، والسيدات والسادة أعضاء اللجنة، وباقي أعضاء المجلس الموقر، على حسن تفاعلكم وسرعة استجابتكم، وحرصكم على برمجته اجتماعات مناقشة مشروع القانون 25.20 الذي نحن بصدده اليوم في أقرب الآجال الممكنة، فقد أحيل عليكم من طرف الحكومة يوم الاثنين وانعقدت اللجنة لمناقشته يوم الثلاثاء وها نحن نناقشه في الجلسة العامة اليوم الخميس، لكم الشكر الجزيل على تفاعلكم نظرا للاستعجالية القسوى التي يحظى بها هذا القانون. لقد كان تفاعل المجلس الموقر بأغلبيته ومعارضته بالخصوص في مستوى اللحظة الاستثنائية التي تمر منها بلادنا والعالم أجمع بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، وهي ظرفية أبانت عن قدرة بلادنا والحمد لله، حكومة ومؤسسات وهيئات سياسية وثقافية وجمعية ورجال الأعمال وإعلام ومواطنين، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، على التعاطي مع الأحداث الكبرى والاستثنائية، بما يلزم من تلاحم وتضامن وتأزر واستحضار للمصلحة العليا للوطن، ونبذ الخلافات والرهانات والحسابات الخاصة والضيقة، وما ذلك بغريب على أمتنا المغربية، فهذه قيمها الحضارية العريقة والراسخة، وهو دأبها وديدانها عبر التاريخ، الذي يشهد على أن المغاربة كانوا دائما جسدا واحدا على مر المحطات الكبرى والحاسمة في مسار بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد حرص جلالة الملك، حفظه الله، منذ البدايات الأولى لتفشي جائحة "كورونا" في بعض دول العالم على إصدار توجيهاته وتعليماته السامية للحكومة من أجل اتخاذ جميع الإجراءات الاستباقية الضرورية لمنع تفشي الوباء في بلادنا، وإعطاء الأولوية لصحة وسلامة المواطنين والمواطنات قبل أي شيء آخر، حيث كنا من بين الدول السباقة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية الاستثنائية، وفرض حالة الطوارئ الصحية في كل أنحاء التراب الوطني، ومن جهة أخرى أعطى جلالة الملك تعليماته السامية للحكومة قصد الإحداث الفوري لصندوق خاص لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة، وهو الصندوق الذي أقبل على المساهمة فيه، بشكل تلقائي ومكثف، مختلف المؤسسات الرسمية والحكومية والمنتخبين وهيئات الحزبية والنقابية والفاعلين الاقتصاديين وعدد من الفعاليات المدنية والإعلامية والجمعية وعموم المواطنين على حد سواء.

وهنا لا يفوتني التنويه بمجلسي البرلمان اللذان كانا أول من بادر إلى إعلان المساهمة في الصندوق، كما قامت الحكومة بتشكيل لجنة يقظة

## محضر الجلسة رقم 275

**التاريخ:** الخميس 22 شعبان 1441هـ (16 أبريل 2020م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** تسعة وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة عشرة بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

**المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا.

وقبل الشروع في مناقشة النص الذي بين أيدينا أود أن أتقدم، باسم المجلس، بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية الذين تفاعلوا بأقصى درجات السرعة والمسؤولية مع استعجالية مناقشة هذا القانون، وأن أتقدم بالشكر، كذلك، لكافة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، وللسيد وزير الشغل والإدماج المهني، على الجهود التي بذلها جميعا في سبيل دراسة هذا المشروع المسجل في جدول أعمال مجلسنا اليوم، في ظل الوضعية التي تعرفون. مباشرة، أدعو السيد الوزير لتقديم مشروع القانون.

**السيد محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:**

شكرا السيد الرئيس.

معذرة على التأخر.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير يعتذر لكم عن التأخر.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الحكومة لمواكبة المشغلين الذين يوجدون في وضعية صعوبة جراء تأثر نشاطهم بفعل تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" والعاملين لديهم المتضررين من تداعيات هذه الجائحة، وقد انتظمت مضامين المشروع في 7 مواد نصت بالخصوص على:

- إقرار تعويض جزائي لفائدة المشمولين بهذا القانون، المتوقفين مؤقتا جراء تفشي جائحة فيروس "كورونا" حسب المعايير والشروط المحددة في مشروع هذا القانون؛
- تحديد فترة التعويض في الفترة الممتدة من 15 مارس 2020 إلى غاية 30 يونيو 2020، مع التنصيص على إمكانية تمديدها بنص تنظيبي إذا دعت الضرورة إلى ذلك؛
- التأكيد على استمرار العلاقة التعاقدية بين المشغلين، من خلال اعتبار الفترة المذكورة في حكم فترة توقف مؤقت عن العمل، وفق أحكام المادة 32 من مدونة الشغل؛
- تعليق أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كشرط لفتح الحق في التعويضات؛
- ثم، احتساب فترة التوقف كمدد تأمين لتحويل الحق للأجراء المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل وتحول هذه المدد إلى أيام باعتبار شهر 26 يوما؛
- أخيرا، إلزام المشغل بإرجاع كل تعويض أو مبلغ تم صرفه بناء على تصريح كاذب منه، إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي داخل أجل 30 يوما من توصله بإشعار في الموضوع من طرف الصندوق، تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، وقد أعدت الحكومة مشروع مرسوم بتطبيق الفقرة الأولى من المادة 7 من مشروع هذا القانون والذي سيحدد معايير وشروط اعتبار المشغل في وضعية صعبة جراء تأثر نشاطه بفعل تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، وقد تم تحديدها في:

أولا، كل مشغل توقف مؤقتا عن مزاولة نشاطه بموجب قرار إداري، بسبب جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

ثانيا، أن يكون رقم معاملاته المصرح به قد انخفض بنسبة لا تقل عن 50% برسم كل شهر، مقارنة برقم الأعمال المصرح به خلال نفس الشهر من سنة 2019، على ألا يتعدى المتوقفين مؤقتا عن عملهم بسبب هذه الجائحة 500 فردا، كما نص مشروع المرسوم على أن المقاولات التي تتجاوز 500 فردا متوقفا عن العمل مؤقتا أو إذا انخفض رقم المعاملات المصرح به بنسبة تتراوح بين 25 و50%، فإن طلب المشغل المعني يعرض على لجنة مختصة لدراسة هذه الملفات.

وحرصا من الحكومة على عدم استغلال الجائحة لتسريحات أو تجاوزات في حق الأجراء، نص مشروع المرسوم على تحديد بقرارات إدارية لوائح القطاعات والقطاعات الفرعية التي ليست في وضعية صعبة، طبعها

اقتصادية من أجل تتبع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لوباء "كورونا" المستجد، من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم، ورصد آني للوضعية الاقتصادية الوطنية من جهة، كما تعمل، من جهة أخرى على اقتراح الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر تضررا من هذه الجائحة، وقد كلف السيد رئيس الحكومة السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة برئاسة هذه اللجنة التي تضم عددا من القطاعات الحكومية، إلى جانب ممثلي القطاع البنكي والمالي، وكذا القطاع الخاص.

وبناء على مقترحات لجنة اليقظة الاقتصادية، اتخذت الحكومة جملة من القرارات والتدابير لفائدة الأجراء والمقاولات، لاسيما المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، والمهن الحرة، التي تواجه صعوبات بسبب تداعيات هذه الجائحة، كما اتخذت مجموعة من القرارات لدعم الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، والتي تضررت بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي جراء جائحة فيروس كورونا.

وفي هذا الصدد، قررت الحكومة إجراءين أساسيين لفائدة المأجورين، هما:

- منح تعويض شهري جزائي قدره 2000 درهم لفائدة الأجراء والمستخدمين، بموجب عقود التكوين من أجل الإدماج، المنتمين للمقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التي تواجه صعوبات والمصرح بهم لدى الصندوق المذكور برسم شهر فبراير 2020، وبمهم هذا التعويض الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو، مع الإشارة إلى أن التعويض خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 31 مارس 2020 تم تحديده في 1000 درهم، على أساس أداء المشغل للأجور المستحقة برسم النصف الأول من شهر مارس؛

- ثم الإجراء الثاني: هو الاستفادة من خدمات التغطية الصحية الإجبارية والتعويضات العائلية برسم نفس الفترة الزمنية، وإلى حدود اليوم صرحت، عبر البوابة الإلكترونية التي أحدثها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لهذا الغرض، 131.955 مقاولا من أصل 216.000 منخرطة ب"الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" إلى غاية فبراير 2020، أي بنسبة 61%، ما يعني أن مقاولتين من أصل ثلاثة مقاولات تقريبا صرحت بتضررها من تداعيات أزمة فيروس "كورونا"، كما بلغ عدد الأجراء المصرح بتوقفهم عن العمل مؤقتا 808.199 أجبر من أصل 2.600.000 أجبر، أي أن أجيرا من أصل ثلاثة توقفوا عن العمل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعطي مشروع القانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، بهدف الإحداث والضبط القانوني للتدابير الاستثنائية التي اتخذتها

الملك، التي جسدت العمق الإنساني والاجتماعي والرؤية الإستراتيجية للمؤسسة الملكية ببلادنا، وبدورها المركزي في حماية المواطنين وتحصيل الدولة والمجتمع، والمتمثل في قراراته الاستباقية والحكيمة التي جنبت بلادنا كارثة حقيقية، لو كنا تأخرنا في تدبير محاربة هذه الجائحة.

فقد فضل جلالته، بحكمته التي يشهد بها العالم اليوم، الأمن الصحي للمغاربة على الاقتصاد، وأنشأ صندوقاً لتدبير جائحة "كورونا"، وكان أول المساهمين فيه. بل اقترح جلالته في ظل اهتمامه بالعمق الإفريقي إطلاق مبادرة لرؤساء الدول الإفريقية تروم إرساء إطار عملياتي يهدف مواكبة البلدان الإفريقية في مختلف مراحل تدبيرها للجائحة، لذلك أقول من هذا المنبر: شكرا صاحب الجلالة، وأدامكم الله حصنا حصينا لهذا الوطن.

#### السيد الرئيس،

لا بد لنا أن نشد من هذا المنبر وبجرارة على يد جميع العاملات والعاملين من الأطقم الطبية والتمريضية والتقنية والإدارية، المدنية والعسكرية، بمختلف درجاتهم ورتبهم وتخصصاتهم، وكذا الشأن بالنسبة للقوات العمومية، من نساء ورجال الأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والسلطات الإدارية وأعوانها، على الجهود الجبارة التي تبذلها لتطبيق حالة الطوارئ الصحية منذ انطلاقتها، والشكر موصول للعاملين في قطاع النظافة وفعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وكل المرابطين في الخط الدفاعي ضد هذه الجائحة.

#### السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، إذ ننوه بتسريع عملية إخراج هذا الإطار القانوني لسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية الفاضية بمواكبة القطاعات الإنتاجية التي تعرضت لانعكاسات الأزمة الناتجة عن تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، ودعم الاقتصاد الوطني، والحفاظ على مناصب الشغل، لذا فإننا ندعو الحكومة إلى ضرورة إشراك الفرقاء الاجتماعيين في إعداد النصوص التنظيمية المرتبطة بهذا المشروع، والحرص على الدعم الحصري للمقاولات والشركات التي تلتزم بواجباتها تجاه الأجراء وأدائها للضريبة، وندعوها أيضاً الإسراع بتعديل قانون المالية لسنة 2020 في أقرب وقت، بالنظر إلى تغيير الفرضيات والتوازنات الاقتصادية والمالية التي بني عليها، مع ضرورة إعادة تحديد أولويات السياسة العمومية وإعادة هيكلة قانون المالية من أجل الحفاظ على الشغل، وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، وعلى سيادة القرار الاقتصادي، والعمل على خلق فرص شغل جديدة بوضع برنامج وطني للأوراش الوطنية ذات المنفعة العامة، باعتبار أن هذه الجائحة ستكون لها تداعيات أكيدة على مختلف القطاعات، مع معدل نمو سلبي لعام 2020، لذلك، على الحكومة بدأ التفكير من الآن في مرحلة ما بعد الأزمة،

المشروع المرسوم في انتظار المصادقة على القانون قبل أن تصادق عليه نحن أيضاً في مجلس حكومة قريب.

وختاماً، أجدد شكري لكم على حسن الإصغاء والتعاون المستمر، خدمة للوطن والمواطنين.

حفظ الله بلادنا والبشرية جمعاء وأمير المؤمنين، ملك البلاد، من هذه الجائحة صلى عز وجل أن يرفع عنا هذا الوباء.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### السيد رئيس الجلسة:

#### شكرا للسيد الوزير.

طيب، بالنسبة لحضرات السيدات والسادة المستشارين، بالنسبة لتقرير اللجنة المتعلق بمشروع القانون، أخبرت بأنه قد تم توزيعه إلكترونياً، صح؟ صحيح؟

طيب، بالنسبة للمناقشة، أذكر أن للفرق والمجموعة الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر، والقرار طبعاً، للسيدات والسادة المستشارين، السادة الرؤساء.

أبدأ بفريق الأصالة والمعاصرة..

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

#### المستشارة السيدة خديجة الزوي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي لمناقشة مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، هذا المشروع الذي يهدف إلى سن تدابير استثنائية لمواكبة المشغلين الذين يوجدون في وضعية صعبة من جراء تأثير نشاطهم بفعل تفشي هذه الجائحة، ووضع إطار قانوني للتدبير الذي اتخذته الحكومة مع يقيننا أن هذا مشروع القانون يكتسي أهمية قصوى، ويأتي في ظرف قاهر وخاص.

وفي هذا الصدد، لا بد أن أشير إلى أن الدولة نجحت في التعامل مع هذا الوضع الاستثنائي، من خلال تعبئة الموارد الداخلية، وإطلاق مبادرات اجتماعية بتوجيهات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي ننوه بكل فخر واعتزاز ببصيرة وتبصر جلالة

والتخطيط للمشاريع الإستراتيجية المستقبلية التي يجب أن تضع البيئة والإنسان في صلب اهتماماتها.

فالمغرب ليس في منأى عن هذا الوضع الصعب الذي تواجهه العديد من بلدان المنطقة، لاسيما دول الاتحاد الأوروبي التي يرتبط معها بنسبة 70% من مبادلاته التجارية، فعلى الحكومة أن تكون خلال مرحلة ما بعد الأزمة، هي المحرك الأساسي للتنمية، وليس حكومة تدبير وتصريف أعمال فقط، وإنما حكومة ذات رؤية استراتيجية ومعبئة للموارد، تقوم على التخطيط الاقتصادي وعلى مخططات وبرامج منفتحة على المستقبل، وليس تخطيطا إداريا فقط.

وقد قررنا في حزب الاستقلال إعداد مذكرة ملحقمة بمشروع النموذج التنموي المتعدي، وتوجيهها إلى اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، في ضوء المتغيرات الجديدة التي أفرزتها جائحة كورونا.

**السيد الرئيس،**

وجب التنبيه إلى أن عملية توزيع الدعم على الأفراد غير المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير واضحة إلى حد الساعة، فرغم تفهمنا للاكراهات المطروحة، إلا أننا نتساءل كيف يعقل أن ندعم فئة ونستثني فئة أخرى وتعيش نفس الوضع الاجتماعي وربما أسوأ منه؟ وهو ما يخلق توتر في الأحياء الشعبية، لأن جزءا كبيرا من المغاربة يشتغلون في القطاع غير مهيكل، ما يعني أنهم يرتبطون بمدخيل عيش يومية ولا ادخار لهم، ونسجل أن تأخر صرف إعانات عدد من المواطنين والمواطنات في العالم القروي والمدن، المشتغلين في القطاع غير المهيكل يصعب مأمورية نجاح الحجر الصحي، وهو ما يستدعي من الحكومة تسريع إخراج هذه الإعانات إلى الوجود، لكي لا تفقد حالة الطوارئ الصحية فعاليتها.

ونستدعي كذلك، الإسراع في معالجة هذه الحالات لتأمين وصول الدعم إليهم في أقرب الآجال، مع زيادة الاهتمام بالمهاجرين المقيمين بالمغرب بمختلف شرائحهم وجنسياتهم، بما في ذلك اللاجئين من بلدان جنوب الصحراء والقادمين من بعض الدول العربية، بالعمل على إمدادهم بالدعم والتأزر معهم في هذه الظرفية الصعبة.

في هذه الظروف الحرجة، كذلك نثير مشكلا في قطاع التعليم الخاص، فأكثر من 100 ألف أجير في هذا القطاع، أكثر من 90% منهم لم يتوصلوا ولم يستخلصوا أجورهم.

نحن نقول يجب أن تستدعوا رابطة التعليم الخاص وأن تضعوا حلا لكي يتقاضى الأساتذة والمعلمين والإداريين والعاملين بالقطاع أجورهم، فإن كانت هناك مشكلة القطاع الخاص يجب أن نحل بين وزير التشغيل ووزير المالية، وكذلك وزير التعليم.

فهناك أشياء تدور في حلقة مفرغة، إذا أدى التلميذ سيصل الأجر إلى العامل، إذا لم يؤد فإنها لن تصل إليه.

إذن، لا يمكن أن نقبل بضحايا المشتغلين في قطاع التعليم الخاص، إذن

ندعو أن تجتمع اللجنة لدراسة هذا الموضوع.

كما أن، السيد الوزير، نثير انتباهكم أننا نريد دائما أن تعطون المؤشرات التي تعتمد عليها لتقول هذه المقولة قد تضررت من جائحة كورونا وهذه لم تضرر، أما قضية 50% فهي مردودة وغير قابلة للموازنة، لأن الناس مللي تستخدم في ثلاثة الأشهر الأولى راه ما تيكونش عندها (la comptabilité)، كين اللي تيكوم ثلاثة الأشهر الأولى ما تيكون عندو حتى حاجة، حتى (juin) و (juillet) عاد تتبان (la facturation)، الفلاحة تيقاوي بيعو حتى (août)، إذن هذا الرقم غير منطقي، لنا ندعوك لإعادة النظر من أجل أن لا نفرغ هناك صندوق الضمان الاجتماعي، كلشي يشد وكلشي نسيقظو إلى تما، مينين غادي نكلو هناك الشئ؟

إذن، لا بد أن نثير هذه المشاكل وندعوك إلى الاجتماع بالنسبة لقطاع التعليم الخصوصي عاجلا. والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس المجلس:**

**شكرا السيدة المستشارة المحترمة.**

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

**المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة، هذه مناسبة أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمصادقة على مشروع قانون 25.20، القاضي بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة كورونا "كوفيد-19".

بالمناسبة أيضا نتوجه إلى الله في بداية هذه الجلسة وهذه الكلمة، إلى الله سبحانه وتعالى أن يرفع عنا هذا الوباء وأن يحد من آثاره على البشرية وعلينا بالخصوص، وأن يحفظ لنا بلدنا وملكتنا من هذه التداعيات، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وهي فرصة لنجدد فيها الإشادة بأهمية الإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها بلادنا، بقيادة جلالة الملك حفظه الله، لمواجهة تفشي هذا الوباء، وهو عمل جبار جعل بلادنا من بين الدول القلائل في العالم، التي اتخذت تدابير استباقية، استطاعت من خلالها التحكم في سرعة انتشار الوباء، وهو ما أشادت به منظمة الصحة العالمية، وصفت له مجموعة من الدول، الشيء الذي يدعونا كمواطنين إلى الاعتزاز بوطننا، وبمؤسسات

هذه اللحظة الحرجة.

كما نوجه تحية للبرلمان الذي اشتغل بمنطق الواجب بين الدورتين لمواكبة الإجراءات المتخذة ببلادنا، حيث صادق على مشروع مرسومين بقانون بين الدورتين، وهي سابقة في تاريخ البرلمان المغربي، وهو ما يعكس روح التعاون والتآزر الذي يجب أن يطبع العلاقات بين المؤسسات الدستورية للبلاد، خصوصا بين الحكومة والبرلمان.

وفي إطار هذا النفس الإيجابي، ها نحن نجتمع اليوم على عجل للمصادقة على مشروع قانون 25.20، يقضي بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصروح بهم، المتضررين من تداعيات هذا الفيروس، والذي تدارسته اللجنة أول أمس بنفس يعكس الإجماع الوطني، خصوصا وأنه جاء لتقنين إجراءات استثنائية في ظرفية استثنائية كذلك، والتي اتخذتها الحكومة من أجل دعم الاقتصاد الوطني لمواكبة المقاولات الوطنية التي تعيش وضعية صعبة جراء تأثر نشاطها بفعل تفشي جائحة كورونا والعاملين لديها المتضررين من تداعيات هذا الوباء، حيث اعتبر مشروع القانون الذي نحن بصدد، الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، فترة توقف مؤقت عن الشغل وفق أحكام المادة 32 من مدونة الشغل بالنسبة للأجراء، مع احتفاظهم بحقوقهم الاجتماعية والصحية، وهو ما يعني استمرارية العلاقة الشغلية التي تربطهم بالمشغل، وبالتالي حمايتهم من أي تسريح من العمل.

كما حافظ في نفس الوقت على حقوق المتدربين من أجل الإدماج واعتبر الفترة المشار إليها أعلاه فترة توقف مؤقت لعقود التكوين. وهكذا، فقد نص المشروع على تعليق أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال هذه الفترة، كشرط لفتح الحق في التعويضات التي يصرفها هذا الصندوق يرسم نظام الضمان الاجتماعي، وكذا في الخدمات المضمونة بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ولحماية هذا الصندوق من أي تلاعب في عملياته، فقد نص على خضوع جميع العمليات المرتبطة به للمراقبة المالية التي تقوم بها الأجهزة المختصة وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، كما ألزم أي مشغل بإعادة أي تعويض أو مبلغ تم صرفه بناء على تصريح كاذب. وأملنا أن نكون جميعا وأن تكون المقاولات صادقة في هذه الظرفية، فلا نغتم الفرص ولا نستدعي ما لا يجب استدعاؤه في هذه المرحلة، آمليين أن نكون جميعا في مستوى اللحظة وفي مستوى هذه الظرفية الاستثنائية، فنكون جميعا وتتجسد فينا جميعا المواطنة الحقة.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب لهذا مشروع القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

دولتنا التي جعلت المواطن أولى الأوليات.

كما لا يفوتنا التنويه بمبادرة إحداه "صندوق تدير جائحة كورونا" من قبل جلالة الملك نصره الله، والذي يهدف لدعم الفئات الاجتماعية، ومواكبة المقاولات المتضررة من جراء الجائحة، تلك المبادرة التي قابلها الوطنيون الغيورون بالترحيب والمشاركة إلى المساهمة فيه، وهنا وجب التذكير أننا في البرلمان، بغرفتيه نوابا ومستشارين، أطرا وموظفين، كنا سابقين إلى المبادرة في المساهمة التلقائية في هذا الصندوق، فكنا بذلك موضع القدوة لمن ألقى السمع وهو شهيد.

وهي مناسبة أيضا لكي نشيد بالمجهودات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة في هذه الظروف العصيبة، الاستثنائية، بدءا بإحداث لجنة لليقظة الاقتصادية، ومرورا بالإجراءات الاجتماعية القوية التي تستهدف الفئات الأكثر تضررا من هذه الجائحة، وانتهاء بالمجهودات اليومية التي تبذلها مختلف القطاعات الحكومية، سواء بالنسبة لقطاع الصحة أو الداخلية أو الاقتصاد والمالية أو التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، أو قطاع الشغل والإدماج المهني الذي سهر على إعداد وتقديم مشروع القانون الذي نجتمع عليه اليوم بشأنه.

كما نغتم هذه المناسبة لنقف، باسم الفريق، وقفة إجلال ووفاء للصامدين في الصفوف الأمامية، المضحين بأسرهم وأرواحهم لمواجهاة هذا الفيروس الفتاك، دفاعا عن صحة المواطنين وأرواحهم، من أطباء وممرضين وإداريين وعاملين في النظافة والحراسة ومختلف العاملين في قطاع الصحة، سواء في القطاع العام أو الخاص أو العسكري، وكذا القوات العمومية من رجال السلطة والشرطة والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية وعمال النظافة ومكاتب حفظ الصحة بالجماعات الترابية، وكذا شركات التنمية المحلية المكلفة بالنظافة أو البيئة.

كما نثمن غالبا القيم الأصيلة للشعب المغربي، والتي عكستها مظاهر التضامن والتراحم التي أظهرها المغاربة تجاه بعضهم البعض، خصوصا تجاه العائلات التي لم تجد ما تعول بها أفرادها.

كما نوجه رسالة شكر وتقدير لرجال التعليم ونسائه، والتي أبلت البلاء الحسن، رجال التعليم ونسائه بكل المستويات، سواء التعليم الابتدائي أو الثانوي أو العالي، خصوصا عندما سارعوا إلى التجاوب مع قرار التعليم عن بعد بإمكانياتهم البسيطة الذاتية والمحدودة، فحاضوا غمار تجربة لا سابقة لهم فيها، آمليين المحافظة على الزمن التربوي لأبنائنا وبناتنا من تلاميذ وتلميذات، وطلبة و طالبات، ولن ننسى المقاولات المغربية التي تجندت لتصنيع الكمادات وآليات التنفس الاصطناعي، وباقي المستلزمات التي تحتاجها بلادنا في هذه الظرفية العصيبة التي تجتازها البشرية جمعاء، كما نقف وقفة إجلال وإكبار للأبطال الحقيقيين من علماء ومهندسين ومخترعين الذين يستحقون الاحترام بهم، وهي مناسبة أن نذكرهم اليوم لنحتفي بهم ونعتبرهم هم الأبطال، عوض الاحتفاء بالأبطال المزيفين الذين تواروا عن الأنظار في

والمواطن أولا وأخير، إلا أن يصوت بالإيجاب على هذا المشروع، طالبا من كافة الفرق التصويت عليه بالإجماع، انسجاما مع نفس التصويت الذي تم خلال مناقشة المشروع داخل اللجنة المختصة، خاصة وأن نفس مكونات اللجنة حاضرة معنا اليوم في هذا المجلس الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس المجلس:**

عليكم السلام.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم الفريق الاشتراكي، نساهم في هاد النقاش دياب مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

السيد الرئيس،

نعتقد أن هذا المشروع يأتي في سياق التصور الذي اتخذته المغرب، منذ بداية الأزمة، بقيادة جلالة الملك، حزمة دياب التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية، التصورات التشريعية والتنظيمية، آليات التضامن الوطني، وهاد المشروع هو جزء من حزمة الإجراءات والتدابير المتخذة، بهم أساسا المفاولة المتضررة والأجير المتضرر.

لكن، كاین هناك إجراءات أخرى تهم مجالات أخرى وتهم قطاعات أخرى وتهم مواطنين آخرين، لذلك فاليوم الحمد لله لحد الساعة، الإجراءات التي اتخذت هي في مستوى تطلعاتنا وفي مستوى تطلعات المواطنين، لكن، لا يجب أن نخفي عن أنفسنا أننا سنعيش أياما عصيبة، لأن لا أحد يعلم متى ستنتهي هذه الجائحة لأن العالم كله في نفس الوضعية والمختربات التي تبحث عن لقاح لهذا الداء لازالت في إطار البحث ولم تتوصل بعد إلى لقاح يمكن أن يجيب على هاد الصعوبات التي نعيشها، لذلك ما بعد "كورونا" لن يكون هو ما قبل "كورونا".

على المستوى الاقتصادي، أكد ستكون هناك أضرار جسيمة، وإعادة العجلة الاقتصادية سيتطلب وقتا، وكذلك رفع الحجر على المواطنين سيتطلب وقتا، لذلك فهادين المجالين مرتبطين، لكن كيف ستمكن الدولة غدا من المساهمة في هاد الجهود دياب إعادة الإقلاع الاقتصادي لإعادة

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي وبعده الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد حسن ادعي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي الاعتراز والسرور أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة هذا المشروع الاستثنائي الذي يأتي في ظروف استثنائية، والتي نجمع فيها بشكل طارئ، طبقا لمقتضيات الفصل 82 من الدستور، حيث طلبت الحكومة مناقشته بالأسبقية، حيث يأتي لمعالجة بعض الانعكاسات الاجتماعية جراء فرض قانون الطوارئ الصحية على بلادنا للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، والذي وصل يومه الخميس إلى أرقام غير مسبوقة منذ اكتشاف أول حالة في بلدنا، نرجو الله عز وجل أن يحفظ بلدنا وشعبنا وملكننا من هذه الجائحة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن عاليا مضمون هذا لمشروع لأنه سيطبق بأثر رجعي كما التزمت به لجنة اليقظة الاقتصادية التي أحدثها جلالة الملك برئاسة السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، والتي تقوم بعمل جبار في معالجة تداعيات هذه الجائحة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، حيث بهم أساسا الشغيلة المتضررة من إقفال المعامل والمصانع ومختلف المهن التي شملها الإغلاق، أو فرض عليها الانتطاع عن العمل بشكل مؤقت، حيث سيدعم هذا المشروع حوالي 800 ألف من الأجراء ستتكلف مؤسسة الضمان الاجتماعي بصرف المساعدات التي أقرتها هذه اللجنة لأربعة شهور، منوها بالصرامة التي تتعامل بها اللجنة في منح هذا الدعم خاصة عندما رفضت طلب جمعية المدارس الخصوصية، مشدين بقرار وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات الذي تدخل من أجل حذف الصيادين على إعتبار أن هذه الفئة مطالبة بالإنتاج ونحن على بعد أيام قليلة من شهر رمضان، النزول إلى البحر لتوفير السمك في السوق الوطني والعمل على جعله في متناول المواطن، هذا التعديل حظي بإجماع كافة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية مشكورين.

السيد الرئيس المحترم

إضافة إلى كل ذلك، يهدف هذا المشروع إلى ضمان ديمومة عقد العمل والحفاظ على مناصب الشغل عند الانتهاء من حالة الطوارئ الصحية، وفي ذلك ضمانا لكافة الحقوق المرتبطة بعقد الشغل المهني كما تنص على ذلك مدونة الشغل.

أمام كل ذلك، لا يسعنا، داخل فريق التجمع الوطني للأحرار ومن موقعنا داخل الأغلبية كفريق مترن يراعي مصلحة الوطن

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب..

شكرا السيد الرئيس.

(La CGEM<sup>1</sup>) كتسلم المداخلة مكتوبة.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

**المستشارة السيدة آمال العمري:**

شكرا السيد الرئيس.

ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون 25.20 بشأن، طبعا، الدعم أولا

التعويض ديال المشغلين المنخرطين بالضمان الاجتماعي وكذا العاملين لديهم.

أريد في البداية أن أشيد بكل الأجراء بشتى فئاتهم، سواء كانوا

موظفين أو مستخدمين بالمؤسسات العمومية أو أجراء في القطاع الخاص،

أو عمال غير معترف.. يعني غير.. في القطاع غير المهيكل اللي بقاوا كذلك

ساهرين على تحريك عجلة الاقتصاد فهاد الظرفية العصبية اللي كيغرفها

المغرب، واللي طبعا الحكومة، تحت قيادة صاحب الجلالة، اتخذت فيها

إجراءات استباقية لا يمكن لأحد أن يجادل فيها، أو أن ينكرها واللي كذلك

الشعب المغربي ساهم ويين مرة أخرى فلمحة رائعة ديال التضامن، على

التضامن ديالو والتآزر من أجل إن شاء الله اجتياز هاد المرحلة هادي

فالعزل الصحي، فكان لابد من التوفيق ما بين مقارنة العزل الصحي من

أجل الحد من تفشي هذا الوباء الفتاك، ولكن في نفس الوقت كان لابد

كذلك من الحفاظ على عجلة الاقتصاد بأقل الأضرار، ومن تم كانت هنالك

قطاعات اللي طبعا كلها يمكننا نعتبرها (sinistrés)، كالنسيج، كالقطاعات

المرتبطة بالطلب الخارجي، السياحة، إلى آخره.

وبالتالي، كانت هنالك قطاعات اللي توقعات بقرارات إدارية تقريبا، ثم

هنالك قطاعات اللي عندها الإمكانية باش تعاملات مع هاد الوضعية

هادي، وضعت العمال، إما اعطاهم (congé) إلى آخره.

هاد الشيء كولو كنعرفوه السيد الوزير، وبالتالي كان لابد كذلك في هاد

الإطار من دعم، طبعا المقاولات اللي عندها صعوبات، وهنا ما هي المعنى

ديال الصعوبات؟ يجب تحديده، لأن ماشي الصعوبة اللي كايينة في قانون

التجار، ولكن الصعوبة اللي غادي تجي طبعا في القانون التنظيمي، ثم كان

لابد من دعم الأجراء، كذلك فئة الأجراء اللي توقعو.

احنا كنشيدو بهاد القانون، لأنه العدد ديال المسائل.. لأنه أولا، اعتبر

هاد التوقيف توقيف مؤقت وليس تسريح للعمال، هذا شيء مهم، وبالتالي

كيفرض عليكم أنكم تسهرو على إعادة العمال من بعد بالنسبة لهاد الشركات

اللي استافدت واللي غادي تستافد من هاد الدعم.

النشاط إلى العجلة الاقتصادية؟

ما هي القطاعات التي بإمكانها الانطلاق بسرعة؟

ما هي القطاعات التي هي مرتبطة بالطلب الخارجي التي هي رهينة بما

سيجري في الخارج؟

كذلك، اليوم حتى الدولة ملي غادي نعتمد على الدولة للتمويل، الدولة

كنتجيب الموارد ديالها إما من الضريبة وإما من القروض الخارجية، اليوم

الضرائب تتراجع، سواء الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات أو

الضريبة على القيمة المضافة.

لذلك، فلا بد من التفكير اليوم في التضامن، والتضامن يجب أن يكون

منسجما مع منطوق الفصل 40 من الدستور، اليوم المغاربة ساهمو في

الصندوق المحدث لهذا الغرض، ولكن ليس كل المغاربة، كين اللي ساهم

وكين اللي ما ساهمش، واليوم هنا المواطنة، المواطنة الحقيقية هنا غتبان.

لذلك، فهاد البلاء كيخلينا نوقفو على أشياء كثيرة، من بين هذه

الأشياء أننا نعيش نتأج ديال الأخطاء ديالنا كبدا، نعيش نتأج الاعتماد على

اقتصاد الربيع، نعيش اليوم نتأج التهرب والغش الضريبيين، نعيش اليوم نتيجة

الامتيازات والإعفاءات، نتيجة الاختلالات في توزيع الثروة، لذلك فيجب

أن نفكر اليوم، المطروح على الحكومة التفكير في التصور لهاد اللحظة،

ولكن هل هناك تصور وتفكير للغدا؟ واش كين شي تفكير غدا؟ كيف

سنعالج الصعاب التي ستلاقينا غدا بعد شهرين أو بعد 3 أشهر أو بعد

سنة؟

اليوم، المغاربة سواسية ويجب على الجميع أن يساهم في إعادة الإقلاع

وفي إعادة البلد إلى سكنته، لماذا لا؟ اليوم، الحكومة ولجنة اليقظة تفكر في

صينغ ديال لماذا الناس اللي استافدو، الناس ديال المقالع، الناس ديال

الرخص، الناس ديال المأذونيات، الناس اللي متضررو، يجب أن نتحدث

ضريبة تضامنية بمناسبة هاد المرحلة، ضريبة تضامنية على هاد الناس اللي

استافدو ولكن ما اعطواش للبلاد.

كذلك، لماذا.. احنا اليوم الدولة خصها الفلوس باش تمول هاد الاقتصاد

باش ينوض، باش تعالج المشاكل اللي غادي يتعرضو ليا المواطنين، علاش

من اليوم الدولة والحكومة تفكر هاد الضريبة على الثروة لماذا لا؟ هذا هو

وقت الضريبة على الثروة وهذا هو وقت الضريبة على الإرث، كيف واحد

تيورث ملايين ما عرق فيها، ما نشف فيها، ما سخف فيها، يديها باردة، ما

يمكنش، اليوم جا الوقت باش نذاكرو فهاد الشيء.

لذلك، الأخوات والإخوان، السيدات والسادة، في آخر كلمتي أقول:

الأزمات تشكل لحظات للتفكير في التغيير من أجل الخروج من الأزمة، مما

يتطلب التفاوض حول هذا التغيير بالاعتماد على قاعدة القيم الإنسانية من

أجل بناء قواعد تضامن جديدة، هكذا تستطيع المجتمعات أن تخرج من

الأزمات، وإلى ما وقفناش بهاد الطريقة راه غادي يكون عندنا، لا قدر

الله، وضع صعب وتصبح معالجته.

<sup>1</sup> Confédération Générale des Entreprises du Maroc

عارفة ما دير، الإدارات المعنية كلها، الحكومة خصها تتحمل المسؤولية ودير (communication claire)، هادو مغاديش يستافدو لأنه الدولة محتاجة اقتصاد إلى آخره، هادو معندهومش إلى آخره، وتجي الحكومة السياسية وتشرح للناس لأن الآن هنالك غموض والإدارة ماعرفاش كيفاش تخرج من هاد الشيء، قبل ما يخرج طبعا هاد النص التنظيمي، إضافة إلى الناس اللي كنتستافد راه في البوادي وفي هذا.. راه ماعرفينش كيفاش إديرو باش هذا..

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا السيدة الرئيسة.

انتهى الوقت.

**السيد رئيس المجلس:**

ثم كين إشكال ديال الناس اللي هما لا لم يصرح بهم في الضمان الاجتماعي، وهذا كنتطلبو منكم باش تفتحو لهم باب الاستفادة من غير هاد القضية، يعني على حساب القطاعات الأخرى اللي معندهاش تصريح في الضمان الاجتماعي.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

**المستشار السيد المبارك الصادي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني، باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بأن أتناول الكلمة في هاد المشروع قانون 25.20 واللي بموجبه واحد العدد ديال الأجراء ديال القطاع الخاص غادي يستافدو من تعويض جزافي شهري قدره 2000 درهم، كذلك غادي تستافد المقاولات المتضررة من هاد الجائحة.

قبل ما نتطرق لبعض الملاحظات بإيجاز، لابد بأن نسجل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالإعتزاز الكبير لهذا التضامن وهذا التأزر وهذا الحس الاستباقي لمحاربة هذا الوباء، وهاد الاعتزاز، ما يمكن لكل مغربي إلا أن يفخر أنه إن هاد البلد، واحضى هاد القرارات الاستباقية بقيادة جلالة الملك، كان لها صدى دولي، واللي إلى كين شي دروس اللي خصنا ناخذو، هاد الوباء، هاد (Covid-19)، على الأقل الأشياء السلبية رغم أنه لعين أفتك بالأرواح، لكنه أعاد للإنسانية وللأسال البشري قيمته

كذلك مهم، لأنه لما كتقولو.. لأنه لم يعتمد كذلك الشرط ديال التصريحات لأداء المستحقات، كشرط للاستفادة، بالتالي كيبقي قانون مهم، وبالتالي لما كتقولو متوقف بمعنى أن في نفس الوقت كيبقاو العمال كيستافدو من.. كلهم التعويضات ديال (CNSS<sup>2</sup>) فيما يخص (les allocations familiales) فيما يخص كذلك (les indemnités de maladies) إذا كانوا، فيما يخص غيرها من (l'AMO<sup>3</sup>) إلى آخره، والتقاعد، هذا مسألة أساسية، وبالتالي كنهو بهاد الجهود اللي تبذل في هاد القانون.

كين شي إشكالات السيد الوزير، الإشكالات اللي بقات مطروحة، هي الإشكال ديال النص التنظيمي من أجل تفعيل دك الفقرة اللي كانت في المشروع الأول، واللي كهم أشنو هي المعايير ديال الشركة اللي عندها صعوبة، هادي وحدة، وخص يكون فيها (la concertation) مع أرباب العمل ومع (normalement) حتى مع الأجراء، إذن مع الحركة النقابية، ثم كين كذلك الصعوبة.. الإشكال اللي كهم الفئات ديال المستفيدين.

**السيد الوزير،**

جبتو، جيتو وقتو لينا بأن البحارة بالمحاصة، (les pêcheurs à la part) غادي يستثناو، لأن خصنا تزويد السوق الداخلي من السمك، ثم لأن كين كذلك نشاطات اقتصادية ديال (l'agroalimentaire) مرتبطة بالتحويل ديال السمك، وبالتالي كيخص الناس ترجع (l'activité)، احنا كتقولو بأن هذا الشيء مزيان، لأنه بداية ديال فك العزل، وبداية ديال عاود ثاني العجلة ديال الاقتصاد تدور شوية أكثر.

ولكن السيد الوزير، شكون اللي خصو راه مكانش تنسيق بينكم وبين (CNSS)، أنا هاد الشيء عرفنو اليوم، مكانش تنسيق كبير ما بين (CNSS)، لأن في الأول أنما قتلنو البحارة خصهم يستافدو، ياك؟ جينا الآن كنخرجوهم، واحد العدد منهم مستافد في مدة معينة، واش شي استفاد وشي مستافدش؟ كتجيو كتطالبو المشغلين بالإرجاع، مزيان أنكم مطلبتيوش الأجراء بالإرجاع، الآن هذا إشكال حقيقي، احنا كتقولو، فالاتحاد المغربي للشغل، بأن الناس اللي مستافدوش في هاد المدة اللي فاتت خصهم يستافدو، ميتسدش عليهم باش مايكونش (deux points et deux mesures) بالنسبة للبحارة.

كين فئات اللي عليها الغموض كذلك، العمال والعاملات الزراعيات، مجاش في النص، احنا كنعترضو بأن مدام مجاش في النص ما هدا، وقلت لينا أنت بأنهم عندهم الحق يستافدو، راه ماشي هذا هو اللي راج، أنا أثير الإيتباه فقط، ماشي هذا هو اللي راج.

ثم كين إشكال آخر أكبر من هذا، هو شكون اللي خصو إدير (la communication)؟ الحكومة عندها الواجب بأن متخلبش المصالح ديالها ماعرفين مايديرو، الإدارة ما عارفة ما تدير، أنا نقول لكم الإدارة ما

<sup>2</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale

<sup>3</sup> Assurance Maladie Obligatoire



واعتباره، عوض المال والجاه.  
كذلك، هاد "الكوفيد" اللعين على الأقل أنه ديمقراطي لا يعرف دولة غنية ولا دولة فقيرة ولا يعرف إنسانا غنيا وإنسانا فقيرا.  
كنتناو من الحكومة أنها تأخذ الدروس والعبر من هاد الأزمة اللي كابتة، هاد الأزمة اللي أعادت الاعتبار للإنسان وللقيم الإنسانية، اللي مع كامل الأسف كنا دائما نلح على إعادة الاعتبار للإنسان كإنسان، والحمد لله كنا مضطرين اليوم باش نعرفو القيمة ديال الطاقات اللي كتزخر بها بلادنا، لأنه كنا مضطرين وليقنا شباب وباحثين اللي يقدرو يصنعو أجهزة تنفس اصطناعية في ظرف وجيز، قدرنا نلقاوا شباب بيتكرو أجهزة إلكترونية اللي تساعد بلادهم، لقينا شباب اللي قدر يصنع لنا هاد الكمامات بعدد كاف اللي يمكن الدول المتقدمة جدا مقدوش إديروها.

إلى كين شي دروس اللي خصنا نستخلصو هو أنه خصنا نعطيو، نرجعو القيمة لذاتنا، نرجعو القيمة ونثقو في الإنسان المغربي، لأنه قادر يعطي لبلادو ويمكن هاد الوباء وهاد الظروف العصيبة يمكن نستافدو منها ونميو بلادنا.

رجوعا إلى النص، مشروع قانون 25.20 كان بودنا أولا، كقرقاء اجتماعيين واللي لا بد أن نسجل أنه الحكومة لازالت تصر على تغييب القرقاء الاجتماعيين، لأنه مايمكنشاي النقابات ما تكونش في لجنة اليقظة باش تدلو بدلوها إذا كانت هناك فعلا قيمة للبشر وقيمة لهاد الموارد البشرية وقيمة للأطباء وللأطراف الصحية ولجميع الموظفين، اللي هم اليوم في الواجهة واللي كيعرضو حياتهم باش ينقذو أرواح المغاربة وباش يساهمو في الحفاظ على بلدهم بالدرجة الأولى.

قلت، لا بد من أن نسجل أنه هاد الإقصاء المنهج ديال المركبات النفاية من هاد اللجنة، كنا كنطمحو أنه الصندوق نهار اللي تدار، تدار أولا، باش ندعمو القطاع الصحي..

#### السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت السيد الرئيس.

#### المستشار السيد المبارك الصادي:

.. لأنه احنا في المركزية النفاية للكوفيدالية، دائما نادى بأن خصنا، ثانيا..

#### السيد رئيس المجلس:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

#### المستشار السيد المبارك الصادي:

.. اعطيني جوج ديال الثواني.

ثانيا، باش استافدو المقاولات المتضررة، وأعني أنه المقاولات المتضررة

#### السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن بعد الاستماع لمداخلات مكونات المجلس، نتقل للتصويت على مواد مشروع القانون.

أذكر، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أنه طبقا لأحكام المادة 65 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، ونظرا للظروف الاستثنائية التي ينعقد فيها اجتماعنا هذا، فقد قرر المكتب في اجتماعه المنعقد البارحة، تعيين السيد العربي المحرشي ليقوم مقام السادة الأمناء الذين تعذر عليهم الحضور لهذه الجلسة التي يعقدها التصويت.

نمر الآن، إلى اسمحتو، للتصويت.

#### المادة الأولى:

الموافقون: إجماع.

هاد غادي تسهل علينا العملية، إذن ليس هناك معارضون وليس

هناك ممتنعون.

#### المادة الثانية:

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

#### المادة الثالثة:

الموافقون: إجماع.

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

#### المادة 4:

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

#### المادة 5:

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

#### المادة 6:

الموافقون: إجماع

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

وباء "كوفيد-19"، وكذا يهدف دعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على مناصب الشغل، والذي تضمن جملة من الإجراءات البالغة الأهمية التي من شأنها التخفيف نسبيا من حدة تأثيرات هذه الجائحة، عبر تقديم دعم مادي لفائدة الأجراء والمتدربين والبحارة الصيادين، المصروح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إضافة إلى أنه جاء لتحديد المقاولات الموجودة في وضعية صعبة.

السيد الوزير،

تتمنى أن يخرج النص التنظيمي الذي سيحدد شروط ومعايير اعتبار المقاولات في وضعية صعبة إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن، نظرا لأهمية واستعجالية الموضوع، والذي من شأنه أن يضع معايير دقيقة ومعقولة، لأجل اعتبار المقاولات في وضعية صعبة، لأنه ومع كامل الأسف، سجل المغاربة أن هناك بعض المقاولات عملت بدون وجه حق على تسريح العديد من المستخدمين، وتوجههم إلى طلب الدعم من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو ما نعتبره بكل صراحة تحايلا واضحا على القانون، وتصرفا مشينا وغير أخلاقي ولا يمت للوطنية بصلة، خاصة في هذه الظرفية التي تتطلب اتحاد جميع المغاربة وتضامنهم وتآزرهم لأجل تجاوز هذه المحنة في أسرع وقت وبأقل الخسائر الممكنة.

لكن، هذا لا يمنع في المقابل، من أن نشيد بالعديد من المقاولات الوطنية، التي أعلنت استمرارها في دفع أجور مستخدميها، رغم وجودها في حالة توقف كلي أو جزئي عن العمل، بل منها من أعلنت عن استعدادها لوضع مقاولتها رهن إشارة السلطات العمومية لاستخدامها في مواجهة هذا الوباء، من قبيل الوحدات الفندقية التي وضعت رهن إشارة وزارة الصحة لتوظيفها كمستشفيات بديلة، أو لضمان إقامة الأطر الطبية، وبعض شركات النقل التي خصصت حافلاتها لتيسير نقل الأطر الطبية، ... وغيرها من المقاولات والشركات المواطنة الصادقة.

السيد الوزير، في الختام لا يسعنا إلا أن ننوه مرة أخرى، بالإجراءات والاحترازمات الوقائية التي اتخذتها الحكومة تنفيذا لأوامر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذا الإشادة بالروح التضامنية العالية التي أبان عنها جميع المغاربة، من خلال تآزرهم ومساهماتهم القيمة في الصندوق الخاص بمواجهة جائحة كوفيد-19، كما ننوه بالمجهودات الجبارة التي يقوم بها أطر وزارة الداخلية، وعلى رأسهم السادة الولاة و العمال ، وكذلك الأطر الصحية وعناصر الأمن الوطني والقوات المساعدة والقوات المسلحة الملكية، إضافة إلى رجال النظافة، لأجل حماية أرواح المغاربة.

ختاما، واستنادا إلى ما أشرنا إليه أعلاه، قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة، التصويت بالموافقة على مشروع القانون رقم 25.20 بسن تدابير لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصروح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة كورونا "كوفيد-19".

المادة 7:

الموافقون: إجماع.

ياك السي العربي؟

إذن ماكينش معارضون، ماكينش ممتنعون.

المادة 8:

الموافقون: إجماع.

إذن بقينا في نفس المنطق، ياك؟

إذن لا معارض ولا ممتنع.

المادة 9:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: إجماع.

أسجل في المحضر أنه ماكينش معارضون (معارضون = 0) وماكينش

ممتنعون (ممتنعون = 0).

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصروح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19".

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

رفعت الجلسة، وإلى اللقاء مرة أخرى إن شاء الله.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، لمناقشة مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصروح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة كورونا "كوفيد-19"

يكثسي مشروع القانون المعروض على أنظارنا اليوم أهمية كبيرة، كونه يأتي لأجل تقديم الدعم اللازم للقطاعات الإنتاجية التي تضررت جراء تفشي

جراء تعثر أنشطتهم بفعل انتشار فيروس "كوفيد-19"، والعاملين لديهم المتضررين، من خلال التنصيب على صرف تعويض خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى غاية 30 يونيو 2020، لفائدة الأجراء والمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج المصح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبل المشغلين الذين يوجدون في وضعية صعبة وفق المعايير والشروط المحددة في المشروع، كما نتمن أيضا التنصيب على استفادة الأجراء والمتدربين في هذه الفترة من المصاريف المتعلقة بالخدمات المضمونة بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ومن قيمة التعويضات العائلية بالنسبة للأجراء، وكذلك مسألة اعتبار الفترة المنصوص عليها في المادة الأولى بمثابة فترة توقف مؤقتة لعقد الشغل بالنسبة للأجراء، وتوقف مؤقت لعقود التكوين بالنسبة للمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات السالفة الذكر، سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا المشروع.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

### 3. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، أمام الجلسة التشريعية العامة، هذا المشروع الذي جاء تنفيذا للتعليمات الملكية السامية القاضية بمواكبة القطاعات الإنتاجية المتأثرة بأزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، وانسجاما مع قرارات لجنة اليقظة الاقتصادية المحدثة من أجل تتبع وتقييم وضعية الاقتصاد الوطني ودراسة التدابير التي يتعين اتخاذها بهدف التخفيف من هذه الأزمة.

وهي مناسبة لنا في الفريق للتنويه بمختلف المبادرات والاجراءات والتدابير الصحية، الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية التي اتخذتها الحكومة منذ تسجيل الحالات الأولى لمصابين بفيروس كورونا المستجد ببلادنا، هذه التدابير التي تمكن من تجنيد كل الامكانيات الضرورية لحفظ الصحة والسلامة العامة للمواطنين المغاربة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

### 2. مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين، في ظرفية عصبية استثنائية لمناقشة مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا هذه، نؤكد في الفريق الحركي انخراطنا التام كبرلمانيين ممثلي الأمة، في تنزيل التدابير الاحترازية المتخذة في بلدنا لمواجهة انتشار هذه الجائحة، كما نتمن مضامين ومقتضيات مختلف المراسيم القانونية المنظمة لهذه التدابير، ومختلف الإجراءات المتخذة للحد من تداعياتها.

السيد الرئيس المحترم،

إنها لمناسبة أيضا لنسجل اعتزازنا وتنوينا بروح التضامن الوطني المنقطع النظير الذي عبر عنه المجتمع المغربي بجمع فئاته وشرائحه في هذه الأزمة الوبائية، والذي دشنه ملكنا الهام صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بإحداث صندوق خاص لتدبير الجائحة، وهي فرصتنا أيضا للوقوف وقفة إجلال وإكبار وتقدير واحترام للمتواجدين في الصفوف الأمامية في ساحة الحرب ضد فيروس "كورونا"، وأخص بالذكر أفراد القوات المسلحة الملكية والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية وأعوامها، وأطر وزارة الصحة بمختلف مراتبهم ومواقعهم.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا كذلك إلا أن نتمن النقاش الهادئ والمسؤول والمستفيض الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة مناقشة هذا المشروع الهام والذي توج بالتصويت عليه بالإجماع، والشكر موصول للسيد وزير الشغل والإدماج المهني على تفاعله مع استفسارات وملاحظات وتعديلات السيدات والسادة المستشارين حول مقتضيات ومضامين هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته في إطار تنزيل الرؤية الاستباقية لبلدنا، بقيادة عاهل البلاد جلاله الملك محمد السادس نصره الله، وأجراء التدابير التشريعية والمالية والاجتماعية الاستثنائية المقترحة من قبل لجنة اليقظة الاقتصادية، لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للإشكالية الوبائية على مجموعة من الفئات والمقاومات والقطاعات، ويهدف هذا المشروع أساسا إلى مواكبة المشغلين الذين يوجدون في وضعية صعبة

السيد الرئيس،

إننا في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين ننوه بمضامين هذا المشروع الذي سوف يساهم بشكل كبير في الحفاظ على مناصب الشغل من خلال القيام، خلال الفترة الممتدة من 15 مارس 2020 إلى غاية 30 يونيو 2020، بصرف تعويض لفائدة الأجراء والمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج الذين توقفوا مؤقتاً عن عملهم والمصرح بهم برسم شهر فبراير 2020 لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، واعتبار الفترة المذكورة في حكم فترة توقف مؤقت عن العمل بالنسبة للمشمولين بهذا القانون، وبالتالي، تظل العلاقة التعاقدية قائمة.

كما ننوه بتعليق أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كشرط لفتح الحق في التعويضات التي يصرفها هذا الصندوق،

وكذا في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك بالنسبة للمشمولين بهذا القانون، حيث أن هذا الإجراء من شأنه تخفيف الأعباء المالية عن المقاولات التي تعاني من صعوبات خلال هذه الأزمة الصحية. السيد الرئيس، وفي الأخير، فإننا في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب وكمثليين لأرباب العمل والمقاولات الوطنية، نؤكد ضرورة تعزيز قيم التضامن والتلاحم التي تتميز بها الشعب المغربي والتي برزت بشكل جلي خلال هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها بلادنا، كما ندعو الحكومة إلى تكثيف الجهود لمحاصرة هذا الوباء والقضاء عليه، ومواكبة المقاولات الوطنية التي تعاني من صعوبات جراء توقف أنشطتها.

وعليه، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.